

نظرة في مسألة العامل النحوي تنظيرا وتطبيقا

• عبد الرحمن عيساوي

إشكالية المقال:

برر النحاة علامات إعراب الألفاظ في التركيب بما يسمى العامل، هذه الفكرة مست جميع أبواب النحو و تمخض عنها عدة مسائل نحوية حتى أصبحت نظرية لشمولها، و في المقابل قام كثير من النحاة بمحاولات لإبطال هذه النظرية م استبدالها بنظريات أخرى، و إني في هذا المقام أتساءل عن إذا ما كانت هذه النظرية (نظرية العامل) كفيلة بخدمة اللغة العربية المعاصرة نظريا، بخدمة تعليمية النحو تطبيقيا، كما أتساءل عن إذا ما كانت النظريات التي جاء بها المحدثون قادرة على تفسير جميع أبواب النحو العربي.

الملخص:

يتناول هذا المقال عدة جوانب نحوية تتعلق بنظرية العامل، تتمثل أساسا في مفهوم هذه النظرية، و يبين موقف العلماء إزاء هذه النظرية موافقين و معارضين، كما يتناول بعض المسائل النحوية التي تتفرع عنها كالعلة و التنازع و ترابط النص و غيرها، و يبحث في مدى أهمية هذه النظرية في مساعدة المبتدئين على تعلم اللغة العربية، و قدرتها على تحليل الجملة العربية و الكشف عن وظائف الكلمات فيها، و إبراز الكلمات المقدرة أو المحذوفة جوازا أو وجوبا، فهذا المقال في الحقيقة هو تحليل و شرح و نقد لنظرية العامل. الكلمات المفتاحية: العامل، النحو، العلة، تعليمية النحو.

Abstract :

This paper deals with several grammatical aspects related to the theory of AL-AAMIL. It consists principally on the concept of this theory. The attitude of the scholars about this theory shows supporters and opponents. This paper deals also with some grammatical issues that branch from it as consonants sounds and vowels sounds and AL-Tanazoa and text coherence, ect. It looks for the external importance of this theory in helping beginners to learn Arabic, its ability to analyze the Arabic sentence, disclose the Functions of the words inside it and to highlight the estimated or deleted words by permission or necessity. In fact, this paper is an analysis, an explanation and a criticism of the theory of AL-AAMIL.

Key words : AL-AAMIL, grammar, consonants and vowels, grammar didactic.

• عبد الرحمن عيساوي، أستاذ محاضر أ، كلية الآداب و اللغات، جامعة البويرة.

مدخل:

بني النحو العربي منذ نشأته على ما يسمى بالعامل النحوي، وهذه الفكرة لم تختلف فيها المدرستان البصرية والكوفية، وهي في الأساس نظرة فلسفية محصنة مفادها لا حادث إلا وله محدث، أما في الواقع الفيزيائي فلا يشك فيها عاقل، فكل فعل يطرأ على شيء إلا و نجد له فاعلا هو الذي قام بهذا الفعل، بل إن هذا التفكير فطري يولد مع الإنسان، فلو ضرب شخص طفلا، وقيل لذلك الطفل لم يظربك أحد، لما استساغ هذا الكلام، وكأنه يستدل بما شعر به من ألم على وجود فاعل أحدثه.

و السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في هذا المقال هو: ما مدى صحة تطبيق هذا المبدأ العقلي على النحو العربي؟

و ما الفائدة التي نجنمها من هذه الفلسفة الواقعية ظاهريا؟
يقتضي المنهج العلمي منا للإجابة عن هذين السؤالين النظر في بعض المسائل لنكون قد استوفينا الموضوع حقه و هي: - تعريف العامل النحوي.

- حجج القائلين به و حجج الرافضين له.

- مدى أهميته في تعليم النحو العربي.

1. تعريف العامل النحوي:

في بداية كتاب سيبويه عند تطرقه لعلامات الإعراب نجد نصا صريحا على اعتماد سيبويه (ت 180هـ) العامل في كتابه، بل نجد المصطلح عينه مستعملا و ذلك في قوله: "و إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل-وليس شيء منها إلا و هو يزول عنه-وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، و ذلك الحرف حرف الإعراب⁽¹⁾" غير أنه لم يضع تعريفا للعامل و كأنه استغنى عن تعريفه بشهرته عند نحاة عصره، و بالرجوع إلى المعاجم المصطلحات القديمة كالتعريفات، نجد أصحابها يربطون بين الإعراب و العامل، قال الجرجاني (ت 816هـ): "هو أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب⁽²⁾" و لتلائم المصطلحين (العامل) و (الإعراب) يذكر الواحد منهما في تعريف الآخر، قال ابن هشام (ت 761هـ): "الإعراب أثر ظاهر، أو مقدر، يجلبه العالم في آخر الكلمة، فالظاهر كالذي في آخر (زيد) في قولك: جاء زيد، و رأيت زيدا، و مررت بزيد، و المقدرة كالذي في آخر (الفتى) في قولك: جاء الفتى، و رأيت الفتى، و مررت بالفتى، فإنك تقدر الضمة في الأول، و الفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث لتعذر الحركة فيها، و ذلك المقدر هو الإعراب⁽³⁾" لأن العامل فيحقيقه أمره هو وسيلة لتفسير ظاهرة الإعراب، و معرفة مواضع كل حالة

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دس، دار الجليل، ص13.

(2) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، د ط. القاهرة، دس، دار الفضيلة للنشر و التوزيع و التصدير، مادة (عمل).

(3) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى و بل الصدى، تح محمد معي الدين عبد الحميد، ط11، مصر: 1383هـ، 1963م، المكتبة التجارية الكبرى، ص45.

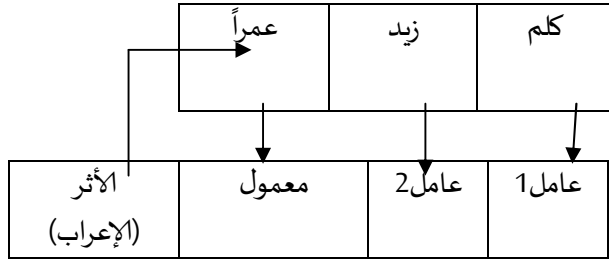
إعرابية، وهذه النظرة المتعلقة بالإعراب سيطرت على النحاة القدامى و المحدثين، إذ نجد صاحب دليل الطالبين يضع حدا للعامل اعتماداً على علامات الإعراب بشكل صريح لا لبس فيه إذ يقول: "هو ما عمل في غيره من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم، و جملة العوامل أربعة: معنوي، وفعل، واسم، وحرف"¹

و إنما قصد بقوله (أربعة) الأنواع، و أما عدد العوامل فكثير جمع منها العلامة عبد القاهر الجرجاني مائة عامل في كتابه (العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية) (*). و ثمة باحثون يذهبون إلى تعريف العامل بشكل أوسع، بحيث يجعلون تأثيره في شكل الكلمة و إعرابها، قال اللبدي: "هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية و الإعرابية"² غير أن تغير شكل الكلمة هو في حقيقة أمره إعراب، سواء بثبات حرف كالنون في الأفعال الخمسة أو بحذفه كالنون و حروف العلة، أو في تغير الحرف من ألف إلى واو إلى ياء في المثني و الأسماء الخمسة، و عليه فلا أرى داعياً لتوسيع تعريف العامل خارج الإعراب.

و لابد من الإشارة في هذا الموضوع إلى عناصر نظرية العامل و هي:

- أ- العامل: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من أفعراب، و هو أنواع كما أشرت سابقاً، و لا أرى من داعٍ للتفصيل في هذا العنصر تفادياً للتكرار الممل.
- ب- المعمول: هو اللفظ الذي وقع عليه العمل أي اللفظ الذي أثر فيه العامل.
- ج- الأثر: هو التغير الذي يظهر على المعمول نتيجة لتأثير العامل فيه.

و لنمثل لهذه العناصر بالترسيمة (1):



الترسيمة (1) تمثل عناصر نظرية العامل

بإلقاء نظرة بسيطة على هذه العناصر، نستنتج مسائل بسيطة و لكنها غاية في الأهمية، نلخصها في ما يلي:

⁽¹⁾ الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد، دليل الطالبين لكلام النحويين، دط. الكويت: 1430هـ، 2009م، إدارة المخطوطات و المكتبات الإسلامية، ص 73.
* -شرح هذا الكتاب كثير من العلماء أذكر منهم اثنين: خالد الأزهري الجرجاوي (ت 905هـ)، و أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ) في كتاب له بعنوان (وسائل لفنة في شرح العوامل المائة).

⁽²⁾ اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المضطحات النحوية و الصرفية، ط 1، بيروت: 1405هـ، 1985م، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، ص 160.

*المسألة الأولى: لا يتحدث النحاة إطلاقاً عن عامل البناء وليس له عامل البتة، لا ظاهراً ولا مقدراً، ويربطون بين العامل والإعراب لا غير، وهذا دليل قاطع لا شك فيه على أن العامل هو وسيلة تعليمية بامتياز، لأن اللحن إنما يمس الألفاظ المعربة لتغير حركاتها بتغير موقعها من الجملة، أما الألفاظ المبنية فلا يطالها اللحن للزومها حالة واحدة لا تبرحها، وكأن عناية النحاة بالإعراب كان من أجل أحد أمرين:

أما الأول فهو فهم الكلام المعرب فهما صحيحاً وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في قوله الشهير: "إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون المستخرج لها"¹، وأما الثاني فتجنب اللحن في الإعراب، ولم يجدوا أحسن من نظرية العامل لشرح أسباب تغير علامات إعراب الكلم العربي وتمكين غير الأعاجم من إعراب كلامهم على السنن التي دأب عليها العرب، وفي هذا يقول ابن جني: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رده به إليه"² فبدأ بالإعراب لأنه أصعب ما يواجهه غير العربي عند محاولته تعلم العربية، وما زال في عصرنا هذا عقبة أمام تلامذة المدارس في مختلف المراحل التعليمية.

*المسألة الثانية: يمكن أن يعمل عامل واحد في عدة معمولات، جاء في شرح التصريح على التوضيح: "تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف"³ ومثال ذلك: معمولات ظن وأعلم وما شابههما. وقد يكون للمعمولات حركات متماثلة ويمكن أن تكون حركاتها مختلفة، وهذا معناه أن العامل الواحد يمكن أن يعمل عمليتين مختلفتين في الوقت نفسه، ولنمثل بالجملة التالية: - الجملة 5: (إن تعمل تنجح) على رأي من يقول بأن الجازم للفعلين هو أداة الشرط. - الجملة 6: (كان الرجل مبتسماً) فكان رفعت المبتدأ ونصبت الخبر في آن واحد، وكانت حكماً للمعمولين مختلفتين.

و يمكن أن يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه، وهذا من الأدلة على ترابط أجزاء التركيب العربي، ولا نجد أدنى عناء لتوضيح ذلك: - الجملة 7: (لم ينل الظالم خيراً) فالفعل (ينل) معمول ل(لم) وعامل في (الظالم) في الوقت نفسه، ولا يؤثر ذلك في العمل شيئاً، ولكنه يبرر إعراب كل كلمة في الكلام. *المسألة الثالثة: الإشتغال.

*المسألة الرابعة: قد يتنازع لفظان على العمل في لفظ واحد، ولا يمكن أن يعمل معاً فيه، وإنما يكون العمل لأحدهما، وسبب ذلك هو أن اللفظ لا يعرب البتة بعلامتي إعراب في وقت واحد، وإن جوزنا عمل عاملين في لفظ واحد استلزم ذلك وسم المعمول بعلامتين وهذا من

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلالة الإعجاز، تح. محمود محمد شاكر، ط5. القاهرة: 1424هـ، 2004م، مكتبة الخانجي، ص28.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

(3) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط1. بيروت: 1421هـ، 2000م دار الكتب العلمية، ص400.

المستحيلات، قال ابن مالك :

أن عاملان اقتضيا في اسم عمل ° *** قبلُ فلولواحد منهما العمل °
و الثاني أولى عند أهل البصرة *** و اختار عكسا غيرهم ذا أسره¹
و مثل ذلك :

الجملة 8 : (ضربت و أكرمت زيدا) فنصب (زيدا) فيه إشكال من حيث العامل أهول (ضربت) أم هو ل (أكرمت)؟ و لكنه لا يضر الجانب التعليمي ما دام كلاهما يفضي إلى النصب، و معنى الجملة يبقى نفسه لا يتغير.

*المسألة الخامسة : و من المسائل التي غفل عنها كثير من الباحثين، كون العامل و المعمول وسيلة جد هامة من و سائل ترابط النص في اللغة العربية، حيث يتم الربط بين العامل و المعمول، إذ يتسأل المتلقي عن سبب إعراب اللفظ بعلامة إعراب دون غيرها، فيعود بذاكرته إلى أجزاء سابقة من النص، فيجد عاملت يبرر له تلك العلامة التي وجدها، فتكون هذه العملية شبيهة بالضمير و اللفظ الذي يعود عليه، و قد يكون المعمول مقدما على العامل فيتنبأ المتلقي بحركة إعرابية لم يصل إليها بعد، و هذا ما يسمى في لسانيات النص بالإحالة القبلية و الإحالة البعيدة، و ليس هذا مقام التفصيل، و إنما تكفي فيه الإشارة المقتضبة²، قال الشاعر :

قالت أمامة يم برقة واسط يا ابن الغدير لقد جعلتَ تغيرُ
أصبحتَ، بعد شبابك الماضي الذي ذَهبتَ بِشاشتُهُ و غصنُك أخضرُ
شيخا دعامتكَ العصا و مشيعا لا تبتغي خيرا و لا تُستخبرُ³

فانظر إلى ما يحدثه العامل (أصبح) من البيت الثاني من ربط مع المعمول المذكور في البيت الثاني، و قد أشار محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (بناء الجملة العربية) إلى هذه القضية إشارة ما⁴ إذ درس قصيدة للشاعر الجاهلي أوس بن حجر، و بين من خلالها إمكانية طول الجملة العربية إلى عشرات الأبيات، و في الحقيقة إنما طالت الجملة لبعد العامل عن المعمول لا غير.

*المسألة السادسة : و من الأمور الطارئة على الدرس النحوي العربي بسبب نظرية العامل التعليل، و هي مسألة محتاجة إلى دراسة مفردة بذاتها، و العلة-مع ما قيل فيها- مفيدة لدارس اللغة العربية، إذ تمنحه سببا قد يكون وجها لرفع كلمة أو نصبها أو جرّها، أو جزمها، و هي في كل الأحوال مسألة من مسائل نظرية العامل.

(1) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محمد علي الدين عبد الحميد، ط 20، القاهرة: 1400هـ، 1980م، دار التراث، ج 2، ص 157.

(2) ينظر: جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريةً و تطبيقاً دراسة بنيوية، د ط 1. الإسكندرية: 1995م، مؤسسة الثقافة الجامعية، عمر بورنان، وظائف علامات الإعراب (أطروحة دكتوراه) إشراف الأستاذ صالح بلعيد، قسم اللغة و الأدب العربي بجامعة تيزي وزو، السنة الجامعية: 2014-2015، ص 126-176.

(3) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان و التبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 7 القاهرة: 1418هـ، 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، ج 3، ص 242.
(4) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 379-385.

وإن فرضنا خلو التعليل النحوي من الفوائد، فإنه لا يخلو من رياضة الفكر، فيبحث المتعلم عن الرفع أو الناصب أو الجازم فإن لم يجده قدره، و برر غيابه، وبني جملة أخرى غير المستعملة في الواقع، هذه العمليات تنمي القدرات الفكرية لدى المتعلم، وتعود على التحليل و التعليل و الاستنباط.

وثمة أمور أخرى لها علاقة بهذه العناصر أتجنب ذكرها للاختصار، كالألفاظ الكافة عن العمل، وتصنيف النحاة العوامل إلى قوية و ضعيفة و غير ذلك من المسائل.

2 . العامل النحوي بين الرفض و القبول:

أجمع النحاة القدامى على القول بوجود العامل النحوي، و لم يشذ عن هذا الإجماع صراحة أحد من نحاة المدارس المشرقية إذا ما غضضنا الطرف عن بعض الأقوال المتناثرة في ثنايا الكتب في مواضع متفرقة لا ترقى لأن تكون بحثاً مستقلاً في الموضوع، و أول من ثار على ما يسمى بنظرية العامل في كتاب منفرد هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي الشهير بابن مضاء (ت592هـ) في كتابه (الرد على النحاة)¹، ثم اتبعه كثير من الباحثين المحدثين نذكر منهم : إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، جبر ضومط في كتابه (فلسفة اللغة العربية و تطورها)، و محمد أحمد برانق في كتابه (النحو المنهجي)، عبد المتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد)، و غيرهم²، و كلهم إنما نفى العامل عند محاولة إعادة النظر في ظاهرة الإعراب في حد ذاتها.

و كما بنى القائلون بنظرية العامل رأيهم على حجة عقلية محصنة، بنى الرافضون لها الثائرون عليها رأيهم على حجة عقلية كذلك، بنيت أساساً على أمرين اثنين : الأمر الأول: كيف ينسب العمل إلى العامل و هو لا يعمل شيئاً و إنما الذي يعمل هو المتحدث أو المتكلم؟

الأمر الثاني: توجد هناك تراكيب عربية صحيحة لا يظهر فيها العامل، و يصطر النحاة إلى تقديره و التكلف و التعسف في إخراجه؟

و هنا لابد لنا أن نقر بأنظرية العامل ما زالت صامدة أمام حجج الباحثين المحدثين و بحوثهم التي تستمد قوتها في أغلب الأحيان من اللسانيات الحديثة، و ما زال كثير من الباحثين المعاصرين يدافعون بكل ما أوتوا من قوة عنها، كما أن المناهج التعليمية في مختلف المراحل الدراسية من الابتدائي إلى المستوى الجامعي، ما زالت محافظة على أسس هذه النظرية المعمرة، و هذا إنما يدل صراحة على ضعف ما جاء به المحدثون، أو لتكمن نظرية العامل في قلوب الدارسين و تغلغلها في عقولهم لطول عهدهم بها، فهي كما قال أبو تمام:

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى * * ما الحب إلا للحبيب الأول

⁽¹⁾ ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، فادي صقر أحمد عسيبة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف وائل أبو صالح، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006م.

⁽²⁾ خالد بن صالح الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1421هـ.

كم منزل في الأرض يألفه الفتى * * وحينئذ أبدأ لأول منزل¹
و كقول الآخر :

أتأني هواها قبل أن أعرف الهوى * * * فصادف قلباً خالياً فتمكنا²

و لا يمكن للدارس في حقيقة الأمر غض الطرف عن أمرين اثنين :

الأمر الأول : إغفال نتائج هذا الكم الكبير جداً من الكتب النحوية، بل أقول : الموسوعات النحوية التي بنيت على نظرية العامل، والإتيان ببديل مخالف تماماً، وهذا الصنيع سيقطع الصلة الموجودة بين النحو العربي القديم و النحو العربي الحديث، فيضطر الدارسون إلى بناء نحو عربي من البداية، ولسنا ندري إن كان كفيلاً بمساعدة العربي المعاصر على فهم القرآن الكريم.

و الأمر الثاني : مدى مساهمة النظرية البديلة لنظرية العامل لمناهج التعليم في مختلف المراحل الدراسية، ولهذا رأيت أن أنظر في مساعدة نظرية العامل التلاميذ على استيعاب الدروس النحوية، وقدرتهم على تعلم اللغة العربية.

3. مدى أهمية نظرية العامل في تعليم النحو العربي : لو نظرنا في نظرية العامل نظرة متفحصة، لوجدناها تحلل اللغة بشكل يمكن الدارس المبتدئ من فهم أجزائها، مع ما فيها من عيوب نتيجة سعة الكلام العربي، ولكنها في رأي أحسن ما قدم من نظريات، "ومهما قيل عن نظرية العامل في النحو العربي، فإنها من الأهمية بمكان، لأنها صالحة لمساعدة المتعلم على فهم أسباب تغير علامات الإعراب من جملة إلى جملة، وكيفية تفسير الظواهر التركيبية في الكلام، وذلك أن العامل والمعمول لا يتتابعان في التركيب بالضرورة بل يمكن أن يكون بينهما ألفاظ كثيرة، فيرتبط أول الكلام بآخره باعتماد السامع ملكته اللغوية و ربط العامل بمعموله مهما بعدت المسافة بينهما³" و سنبين طريقة التحليل ببعض الأمثلة المبسطة⁴ :

- الجملة 1 : زيدٌ سعيدٌ.

- الجملة 2 : Ø كان زيدٌ سعيداً.

- الجملة 3 : إن زيدا سعيدٌ.

- الجملة 3 : كلم زيدٌ عمراً.

- الجملة 4 : Ø زيدٌ كلم Ø عمراً.

رمزت بالرمز (Ø) لوجود عنصر لغوي محذوف أو مقدر، وهو العامل النحوي، ففي

(1) أبو بكر محمد بن يحيى الصولي، تح: خليل محمود عساكر و آخرون، ط3، بيروت: 1400هـ، 1980م، دار الآفاق الجديدة، ص263.

(2) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: علي بوملحم، دط، بيروت: دس، دار الكتب العلمية، ج7، ص18.

(3) عمر بورنان، وظائف علامات الإعراب (أطروحة دكتوراه) (إشراف الأستاذ صالح بلعيد، قسم اللغة و الأدب العربي بجامعة تيزي وزو، السنة الجامعية: 2014-2015).

(4) يطول الكلام في هذه المسألة، لذلك مثلت ببعض الجمل دمن تتبع جميع أبواب النحو لأن المقام ليس مقام تفصيل، و للاستزادة ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي و البنيوية: اختلافها النظري و المنهجي، بحث قدم في الجلسة التاسعة عشر من مؤتمر الدورة الثالثة و الستين، يوم الأحد 21 من ذي القعدة سنة 1417هـ، الموافق 30 مارس (آذار) سنة 1997م.

الجملة 1، يقدر النحويون رافعا للمبتدأ، وهذا ما يفسح المجال أمام المتكلم ليُكون من الجملة 1 عدة جمل أخرى بذكر عامل من العوامل ككان لتصبح الجملة (كان زيد سعيداً) أو إن لتصبح (أن زيدا سعيداً) أو ظن لتصبح (ظننت زيدا سعيداً)، وهكذا تتسع الجملة الواحدة على عدة احتمالات، فتنج منها عدة تركيبات، وبهذه الطريقة يستطيع المتعلم التصرف في التركيب بكل حرية، وما عليه إلا معرفة التغيرات التي تطرأ مع تغيير العامل. وهكذا الأمر بالنسبة للجملتين 3 و 4، فتقديم الفاعل من قولنا: (كلم زيد عمرا) على الفعل لا يترك مكانه شاغرا، وإنما يقدر عامل يسميه النحاة ضمير مستتر في محل رفع فاعل، ويتغير العامل في اللفظ المقدم، للإن القاعدة الأصلية تنص على أن المرفوع لا يتقدم على مرفوعه، أو بصيغة أخرى المعمول لا يتقدم على معموله، وفي حالة كهذه (الجملة 4) نقدر عاملين اثنين: رافع المبتدأ و الفاعل.

وبهذه الطريقة ندرك بأن نظرية العامل، تجعل المتكلم يتعامل مع التراكيب بطريقة رياضية، إذ يملأ الفراغات في الحالات التي يقدر فيها عاملا، و يصنع من تركيب واحد عدة تركيبات بإدخال عامل من العوامل على تركيب نواة خال من تلك العوامل، ويحدث التغيرات اللازمة في الإعراب التي يقتضها العامل الجديد، فتصبح عنده عملية التكلم صناعة، وهذا ما لم تستطع النظريات البديلة الإتيان به، والمطلوب في هذه الحلة هو محاولة تيسير نظرية العامل ليستوعبها الطلبة و المبتدئون لا العمل على هدمها أساسا.

خاتمة:

في ختام هذا المقال المقتضب لا بأس أن أجمع أهم النقاط التي أثارته نظرية العامل ولا زالت تثيرها إلى يومنا هذا:

1. ما ذهب إليه المنادون بإلغاء نظرية العامل من أن الرفع و الناصب و الجازم هو المتكامل لا يخفى على النحاة القدامى، وإنما الاصطلاح مبني على الجاز، وما يجب النظر إليه هو مدى خدمة هذه الفكرة للمتكلم المبتدئ، وقد رأينا بأن نظرية العامل تمكن الدارس من توليد عدة تراكيب لغوية من تركيب واحد، وهذا دليل كاف للإبقاء على نظرية العامل.
2. لم يستطع المحدثون مع كثرة محاولاتهم الاتفاق على بديل واحد لنظرية العامل، وكل ما فعلوه هو تشتيت الدرس النحوي العربي بين عدة آراء فأصبحت الإحاطة بها أصعب من الإحاطة بنظرية العامل، فعهقوا النحو من حيث أرادوا تيسيره.
3. لا يمكن حذف نظرية العامل من مناهج التعليم بمختلف مراحله، لأن ذلك يحدث قطيعة مع إرث عظيم من الكتب التراثية، وإنما على القائمين بتعليم النحو تشجيع الناشئة على قراءة التراث النحوي العربي لما فيه من آراء نفيسة، وشواهد تنمي الملكة اللغوية لدى القارئ.
4. الواجب على النحاة المحدثين العمل على تيسير نظرية العامل لا العمل على هدمها أساسا.
5. نظرية العامل نظرية قريبة من التفكير الرياضي، و يحسن بالمختصين العمل على حوسبة النحو العربي.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، ط2. مصر: دس، دار المعارف.
- (2) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى و بل الصدى، تح محمد محي الدين عبد الحميد، ط11. مصر: 1383هـ، 1963م، المكتبة التجارية الكبرى.
- (3) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان و التبیین، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7. القاهرة: 1418هـ، 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع.
- (4) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، د. ط. القاهرة، دس، دار الفضيلة للنشر و التوزيع و التصدير.
- (5) جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريةً و تطبيقاً دراسة بنيوية، د. ط. الإسكندرية: 1995م، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- (6) خالد بن صالح الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1421هـ.
- (7) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط1. بيروت: 1421هـ، 2000م دار الكتب العلمية.
- (8) سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: دس، دار الجليل.
- (9) الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، تح: خليل محمود عساكر و آخرون، ط3. بيروت: 1400هـ، 1980م، دار الآفاق الجديدة.
- (10) عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي و البنيوية: اختلافاً نظري و المنهجي، بحث قدم في الجلسة التسعة عشر من مؤتمر الدورة الثالثة و الستين، يوم الأحد 21 من ذي القعدة سنة 1417هـ، الموافق 30 مارس (آذار) سنة 1997م.
- (11) عمر بورنان، وظائف علامات الإعراب (أطروحة دكتوراه) إشراف الأستاذ صالح بلعيد، قسم اللغة و الأدب العربي بجامعة تيزي وزو، السنة الجامعية: 2014-2015.
- (12) فادي صقر أحمد عسيبة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف وائل أبو صالح، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006م.
- (13) الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد، دليل الطالبين لكلام النحويين، د. ط. الكويت: 1430هـ، 2009م، إدارة المخطوطات و المكتبات الإسلامية.
- (14) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ط1. بيروت: 1405هـ، 1985م، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع.
- (15) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: علي بوملحم، د. ط. بيروت: دس، دار الكتب العلمية.

